4 – الاستفادة من التجارة في تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى[1]

يوفر التعافي الاقتصادي العالمي فرصة كبيرة لزيادة الصادرات وتعزيز النمو في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA). إذ تشير الحسابات التوضيحية إلى إمكانية رفع مستوى الدخل بحوالي 5% إلى 10% خلال الخمس إلى عشر سنوات التالية في حالة زيادة الانفتاح التجاري المقترن بتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أو زيادة تنويع الصادرات أو تحسين جودة المنتجات. وتعد البلدان المستوردة للنفط أقدر من البلدان الأخرى في المنطقة على الاستفادة من تحسن آفاق التجارة العالمية نظرا لأنها أكثر اندماجا في سلاسل القيمة العالمية وأكثر تنويعا لقواعدها التصديرية، وإن كان لا يزال بإمكانها تحسين جودة صادراتها. وفي المقابل، ينبغي أن تركز البلدان المصدرة للنفط على التنويع الاقتصادي بهدف إنتاج وتصدير مجموعة أكبر من السلع والخدمات. وسيكون من المفيد لمعظم البلدان أن تعزز قدرتها على النفاذ إلى أسواق الصادرات من خلال المشاركة في اتفاقيات التجارة والاستفادة من فرص الاندماج الجديدة، مثل مبادرة "الحزام والطريق" الصينية (راجع الإطار 2–1 في الفصل الثاني) ومبادرة "الميثاق مع إفريقيا" (راجع الإطار 2–3 في الفصل الثاني). وربما يلزم تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستثمار وزيادة فرص العمل، إلى جانب اعتماد سياسات مالية عامة موجهة بغية الحد من تكاليف التصحيح، وذلك لمعالجة أي تداعيات سلبية قد تنشأ عن زيادة الانفتاح وضمان أن تكون زيادة النمو الناتجة عن هذا التعافي شاملة للجميع قدر الإمكان.

التجارة تساهم في تعزيز النمو

تؤكد مجموعة كبيرة من الشواهد أن التجارة لها تأثير كبير وثابت على النمو والدخل. فعقب دراسة Frankel and Romer (1999) الرائدة، ركزت دراسات عديدة على القنوات التي تؤثر التجارة من خلالها على النمو الاقتصادي.[2] وتشير النتائج إلى أن البلدان عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها أكثر تنوعا (دراسة Lederman and Maloney 2003)، وتعمل على تحسين جودة صادراتها (دراسة Henn, Papageorgiou, and Spatafora 2015)، وتندمج أكثر في سلاسل القيمة العالمية (دراسة Didier and Pinat 2017).

ويؤكد هذه النتائج تحليل تجريبي آخر تناول أهم قضايا السياسات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (راجع الملحق 4–1). ويشير هذا التحليل الذي شمل 131 بلدا، منها 20 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، إلى أن الاستثمار في البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري الكلي (مقيسا بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تسهم جميعا في زيادة نصيب الفرد من النمو الحقيقي. وتلك نتيجة منطقية نظرا لأن البنية التحتية عالية الجودة تساعد في خفض تكلفة الإنتاج وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق. وبالمثل، من شأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المساعدة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة، بينما يسهم الانفتاح التجاري في تعزيز الطلب الممكن على إنتاج البلد وفي زيادة الإنتاجية عادة من خلال الضغوط التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير التحليل إلى أن تنويع الصادرات وجودتها والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما نسبة القيمة المضافة محليا في الصادرات، جميعها عوامل تبدو مهمة للنمو. وهذا أمر متوقع لأن زيادة المنتجات ذات الجودة والقيمة المضافة الأعلى يفترض أن يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات وارتفاع الأسعار وزيادة الأرباح للمصدرين. ومما يثير الاهتمام وجود علاقة سالبة بين النمو والمستوى المبدئي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مما يتوقع معه تقارب مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مختلف البلدان بمرور الوقت. ويصبح التأثير الإيجابي لمستوى تعليم القوة العاملة على النمو في الاقتصادات المتقدمة

[1] إعداد أليكسيه كيرييف (المؤلف الرئيسي)، وماكسيم كريشكو، وبواز ناندوا، وماغالي بينات، بمساعدة بحثية من جيمس إلوورد وسميرة كالا.

[2] راجع دراسة Singh 2010 لاستعراض الأدبيات الصادرة في هذا الخصوص.

واقتصادات الأسواق الصاعدة (دراسة Chang, Kaltani, and Loayza 2009) غير واضح بمجرد توسيع نطاق العينة لتشمل البلدان منخفضة الدخل التي تنخفض فيها للغاية مستويات استكمال التعليم بعد مرحلة التعليم الثانوي.

غير أن تأثير الانفتاح التجاري على الاحتوائية أقل وضوحا. فعلى سبيل المثال، تشير بعض التحليلات التجريبية إلى أن زيادة الانفتاح التجاري ليست لها تأثير يذكر على عدم المساواة (الإطار 4–1). ولكن التحليلات توضح أن التجارة تؤدي إلى ارتفاع الدخول في ظل زيادة النمو، مما يساعد على الحد من الفقر (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية 2017) وتضييق فجوات الأجور داخل البلد الواحد (تقرير مجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الولايات المتحدة، 2015). وفي السياق ذاته، ساهمت التجارة في زيادة فرص الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا، كما أدت إلى تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية والنمو، بما في ذلك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الفصل الثالث من عدد إبريل 2017 من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*). ومن شأن التجارة المساعدة أيضا في الحد من عدم المساواة من خلال خفض أسعار الأغذية والمشروبات التي يستهلكها الفقراء في الأساس (دراسة Faijgelbaum and Khandelwal 2016). وفي الوقت نفسه، قد تنشأ عن زيادة الانفتاح التجاري تكلفة تصحيح تضر ببعض المجتمعات أو فئات العمالة. وعموما، توصلت دراسة Helpman (2016) إلى أنه بالرغم من أن التجارة لها تأثير سلبي على بعض فئات العمالة، فإنها لم تؤثر سوى تأثير طفيف على عدم المساواة في الأجور. وتبرز هذه النتيجة دورا مهما للسياسات المحلية في الحد من تكلفة التصحيح وضمان تحقق جميع المنافع المرجوة وتقاسمها بصورة عادلة.

تراجع الانفتاح التجاري في السنوات الأخيرة

تراجع الانفتاح التجاري إلى حد كبير في السنوات الأخيرة عبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وجاء هذا التراجع متسقا مع الاتجاهات العامة الدولية السائدة، بما في ذلك حالة الضعف العام في النشاط الاقتصادي الدولي، لا سيما في الاستثمار؛ وضعف وتيرة تحرير التجارة؛ وتراجع أسعار السلع الأولية، بما في ذلك النفط؛ وتباطؤ نمو سلاسل القيمة العالمية (الفصل الثاني من عدد أكتوبر 2016 من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*). وكان التراجع في البلدان المستوردة للنفط أسرع نسبيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان منه في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يرجع إلى الصراعات الإقليمية والتوترات الجغرافية السياسية (الشكل البياني 4–1). وبالنسبة للاقتصادات المصدرة للنفط في المنطقتين، يمكن عزو جانب كبير من الضعف النسبي في الانفتاح التجاري إلى ركود أو تراجع صادرات النفط والغاز وانخفاض أسعارها في السنوات الأخيرة. وباستثناء النفط، سجل الانفتاح التجاري تحسنا طفيفا في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، بينما ظل ثابتا بوجه عام في البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى خلال السنوات الأخيرة – وهو ما يعد بادرة على أن تنويع الصادرات ساهم في إحراز بعض التقدم في هذا الشأن. وفي البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، يعزى هذا الاتجاه إلى تباطؤ نمو الصادرات في هذه البلدان مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية العادية. وفي الاقتصادات المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، كان نمو الصادرات أسرع نسبيا، ولكن انكماش الواردات مدفوعا بتراجع تحويلات العاملين في الخارج أدى إلى التراجع الكلي في درجة الانفتاح في السنوات الأخيرة.

الشكل البياني 4-1

الانفتاح التجاري والصادرات الحقيقية

1- الانفتاح التجاري

(مجموع الصادرات والواردات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، بالقيمة الاسمية)

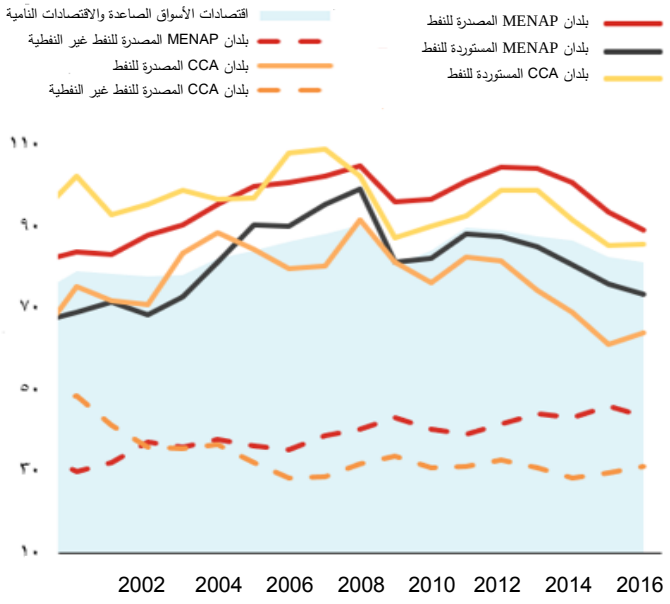

2- أحجام الصادرات

(المؤشر، 2000 = 100)

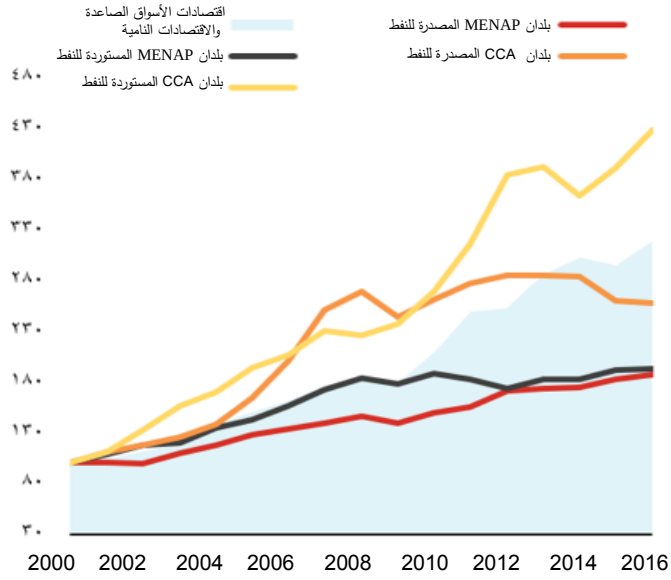

المصادر: عدد أكتوبر 2017 من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: تستخدم أفغانستان سنة 2002 كسنة أساس بسبب بعض المشكلات في البيانات. CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وقد زادت صادرات المنطقة من الخدمات في العقد الماضي، ولكنها لا تزال منخفضة للغاية، لا سيما في البلدان المصدرة للنفط (الشكل البياني 4-2). وفي عام 2015، بلغ متوسط نصيب الخدمات 44% من مجموع صادرات البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ولكنه كان أقل من 15% في البلدان المصدرة للنفط. وتهيمن خدمات السياحة حاليا على صادرات الخدمات في المنطقة، لا سيما في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث تمثل 51% من مجموع صادرات الخدمات. ويطبق عدد من البلدان، ومنها بلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، سياسات تقييدية في مجال الخدمات (دراسة Borchert, Gootiiz, and Mattoo 2014). وتعد الخدمات المتخصصة وخدمات النقل من أكثر القطاعات الخاضعة للسياسات الحمائية. وفي مجال التجارة في الخدمات، لا تزال تسري قيود عديدة على دخول السوق والملكية والعمليات، ولا يمكن التنبؤ بإمكانية النفاذ إلى السوق في الغالب نظرا لأن عملية منح التراخيص الجديدة لا تزال تفتقر إلى الشفافية وتعتمد في جانب كبير منها على التقدير الاستنسابي. ومن شأن الابتكارات التكنولوجية في مجال التجارة، مثل التجارة الإلكترونية، مساعدة الشركات في الوصول إلى الأسواق الدولية من خلال تعزيز تواصلها مع المشترين والبائعين بأقل تكلفة ممكنة. وستسهل الاستفادة من هذه الابتكارات دمج البلدان في سلاسل القيمة العالمية في قطاعي السلع والخدمات، كما ستساعد في إنشاء شبكات قيمة إقليمية.

الشكل البياني 4-2

حصة السلع والخدمات في مجموع الصادرات

(% من إجمالي الناتج المحلي)

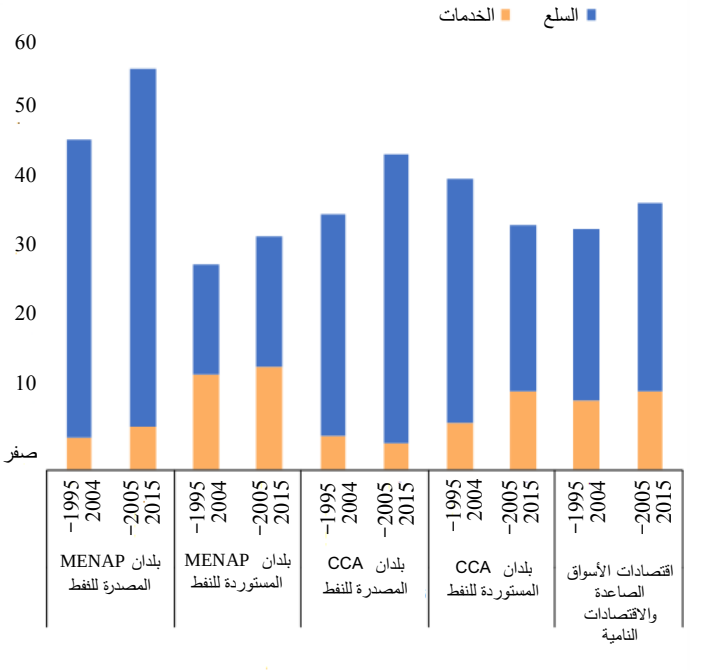

المصادر: تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

ويبدو أن اندماج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في شبكة التجارة العالمية ضعيف نسبيا، سواء من حيث تدفقات الصادرات أو عدد الشركاء التجاريين. وتسيطر البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان على حصة كبيرة من سوق النفط العالمية، وبالتالي فإن أهميتها في التجارة العالمية أكبر كثيرا مقارنة بالمناطق الفرعية الأخرى (الشكل البياني 4-3). ويتمثل الجانب الأكبر من تدفقاتها التجارية في الصادرات النفطية التي يذهب معظمها إلى بلدان آسيوية والولايات المتحدة الأمريكية. وتذهب معظم صادرات البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى البلدان الأوروبية الكبرى. وبينما توجه البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان معظم صادراتها إلى الأسواق الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية، تتجه معظم صادرات البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى روسيا والبلدان الأوروبية القريبة، مثل بلغاريا، بوصفها بوابة الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. ويعني ذلك ضمنا أن روابط التصدير بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى ضعيفة إلى حد ما. كذلك برزت الصين كأحد أكبر الشركاء التجاريين في السنوات الأخيرة، وأصبحت جميع البلدان تقريبا في المنطقتين تصدر إلى الصين.

الشكل البياني 4-3

أهم الشركاء التجاريون لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، 2015

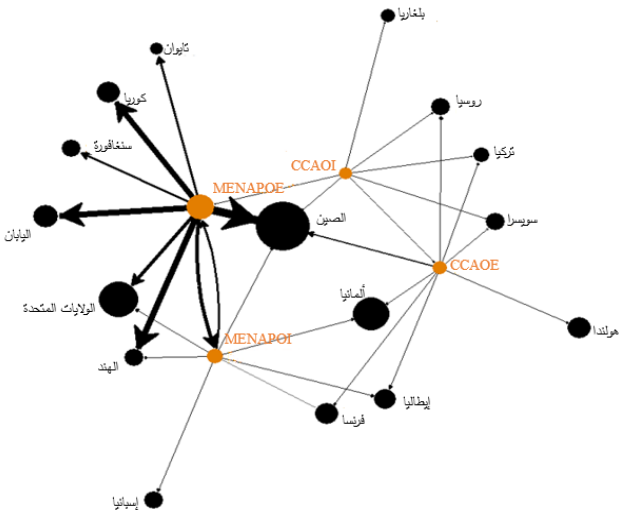

المصدر: إحصاءات وجهة التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء الصندوق.

ملحوظة: يتناسب حجم العقد مع مجموع الصادرات الاسمية للبلد، ويعكس حجم السهم تدفقات الصادرات الاسمية بين البلدان. ولا يظهر في الشكل البياني سوى أهم شركاء التصدير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. CCAOE = البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. CCAOI = البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. EMDE = اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. MENAPOE = البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. MENAPOI = البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أكثر اندماجا في التجارة العالمية فيما يبدو مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وذلك من حيث عدد شركاء التصدير ونصيب فرادى شركاء التصدير في قيمة الصادرات. ففي المتوسط، تصدر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى حوالي 70% من شركاء التجارة المحتملين (أي البلدان التي تستورد المنتجات التي تصدرها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان)، وهي بذلك تأتي بعد أمريكا الشمالية وأوروبا فقط من حيث الترتيب، بينما تصدر بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى 50% من الأسواق المحتملة، مما يشير إلى وجود إمكانية لزيادة عدد أسواق التصدير. ويعد تغلغل التجارة، مقيسا بنصيب فرادى شركاء التجارة في قيمة الصادرات، ضعيفا نسبيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى باستثناء

بلدان قليلة (الشكل البياني 4–4). وتشير هذه النتائج إلى وجود مجال لزيادة مكون القيمة المضافة محليا في الصادرات وتحسين جودتها، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات وزيادة فرص التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل البياني 4–4

مؤشر تغلغل صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، 2015

(الأعلى، أفضل)

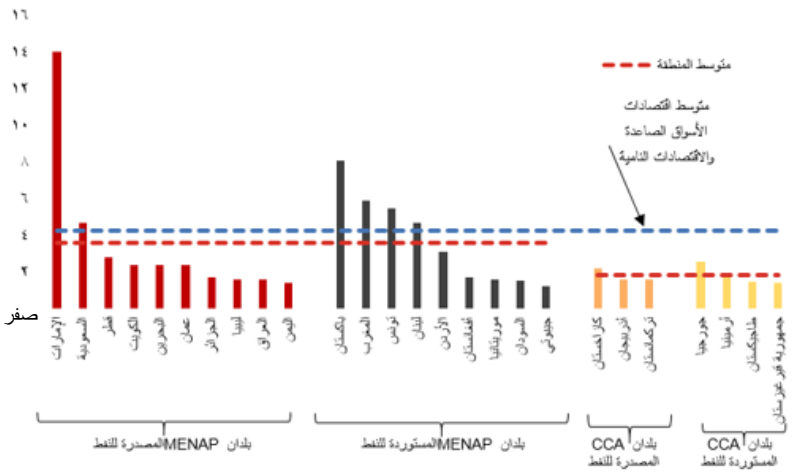

المصادر: قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يقيس هذا المؤشر مدى وصول صادرات بلد ما إلى الأسواق المثبتة بالفعل. ويستخدم الشكل البياني بيانات عام 2015 أو أحدث بيانات متاحة. تم حذف إيران لنقص البيانات المتاحة عنها. CCA = منقطة القوقاز وآسيا الوسطى. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

تنوع الصادرات وجودة المنتجات لا يزالان محدودان عموما

يقل تنوع الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى عنه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني 4–5، اللوحتان الأولى والثانية). وتعد البلدان المصدرة للنفط هي الأقل تنوعا في المنطقة، ويحتمل بالتالي أن تكون عرضة لمزيد من تقلبات الناتج مقارنة بالاقتصادات الأكثر تنوعا. وتقترب مستويات التنوع في البلدان المستوردة للنفط من متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وإن كانت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أفضل أداء في هذا الصدد. وتعكس هذه النتيجة على الأرجح القرب الجغرافي لهذه البلدان من الأسواق الأوروبية وما تتلقاه من تدفقات داخلة أكثر قوة في صورة استثمارات أجنبية مباشرة من منطقة اليورو وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فقد توقف التقدم المحرز في التنوع رغم ارتفاع وتيرته نسبيا خلال الفترة 1995–1998 عقب تحول مسار هذه البلدان إلى الاقتصادات الأكثر اعتمادا على السوق، وهو ما يعود جزئيا إلى تباطؤ الاستثمارات الأجنبية المباشرة (طاجيكستان).

ووفقا لنتائج تغلغل الصادرات على مستوى المنطقة ككل، باستثناء حالات قليلة، نجد أن معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تنتج صادرات أقل جودة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (الشكل البياني 4–5، اللوحتان الثالثة والرابعة).[3] ففي الأردن وتونس فقط، تتجاوز جودة الصادرات متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتمكنت بعض البلدان المستوردة للنفط في المنطقة من تحسين جودة صادراتها في السنوات الأخيرة، لا سيما في إنتاج الملابس (مصر والأردن وباكستان) وقطاع الصناعات التحويلية (أرمينيا وجورجيا والأردن والمغرب وتونس). وفي الوقت نفسه، لا تزال جودة الصادرات النفطية من المنطقتين (مقيسة بجودة الوقود المعدني) منخفضة نسبيا، مع تدني مستوى الجودة في الجزائر وأذربيجان. وثمة مقياس بديل لتنوع الصادرات وتطورها، وهو ما يسمى بمؤشر "التعقد الاقتصادي" الذي يحدد مجموع عدد السلع التي يصدرها بلد ما على أساس القدرات المستخدمة في إنتاجها (دراسة Hausmann and others 2011).[4] وتعد درجة تعقد الصادرات منخفضة في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة مقارنة بالبلدان المستوردة للنفط. ولا تزال درجة التعقد في البلدان المستوردة للنفط أقل من متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لكنها أعلى في منطقة الشرق

[3] تقدر جودة الصادرات على أساس قيمة وحدة الصادرات المعدلة لمراعاة المسافة وتكلفة الإنتاج ومحددات التجارة المعتادة.
[4] يتيح مؤشر التعقد الاقتصادي مقياسا بديلا لتطور وتنوع سلة صادرات بلد ما من خلال عزو وزن أكبر إلى المنتجات التي تحتاج إلى قدرات إنتاجية أساسية أكبر، مثل الآلات والمكونات الكهربائية والكيماويات وغيرها.

الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان منها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يرجع إلى روابط سلاسل العرض بين البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وشركات الصناعات التحويلية في منطقة اليورو.

الشكل البياني 4-5

تنويع الصادرات وجودتها

1- مؤشر تنوع الصادرات، 1/2014
(صفر إلى 1، الأعلى أكثر تنوعا)

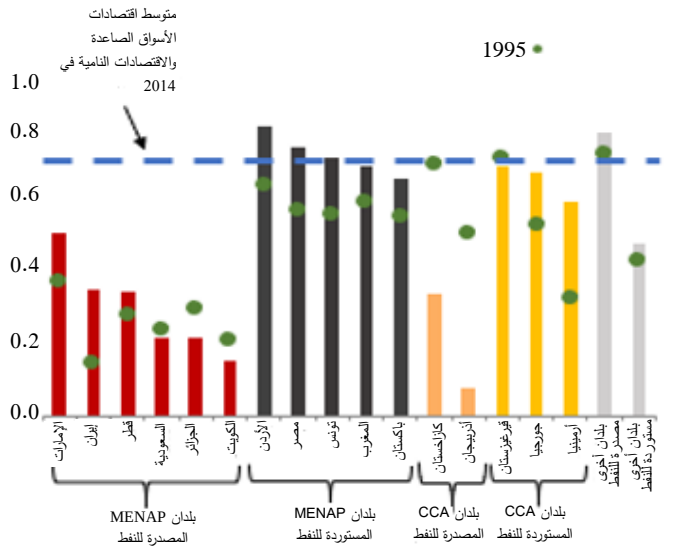

المصدر: قاعدة بيانات تنويع الصادرات لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء الصندوق.
1/ آخر عام متاحة عنه بيانات مؤشر تنوع الصادرات هو عام 2014.
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. تتضمن البلدان الأخرى المستوردة للنفط بنغلاديش وكمبوديا وفيت نام. وتتضمن البلدان الأخرى المصدرة للنفط ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا. وتم تعديل أساس مؤشر التنوع ليصبح من صفر إلى 1، وهو يساوي مؤشر ثيل لتركز الصادرات.

2- تنويع الصادرات وتقلبات الناتج

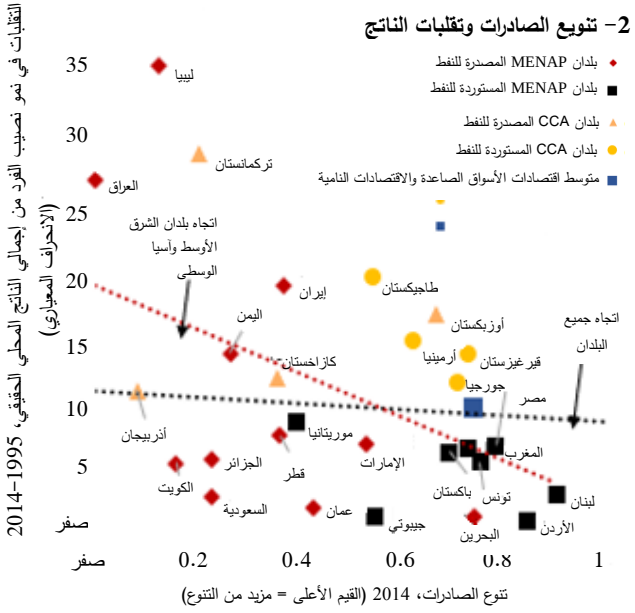

المصدر: تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي* لعام 2017 الصادر عن صندوق النقد الدولي، دراسة Henn, Papageorgio and, Spatafora 2015، وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. تم تعديل أساس مؤشر التنوع ليصبح من صفر إلى 1، وهو يساوي مؤشر ثيل لتركز الصادرات.

3- مؤشر جودة الصادرات، 1/2014
(صفر إلى 1.2، الأعلى أفضل)

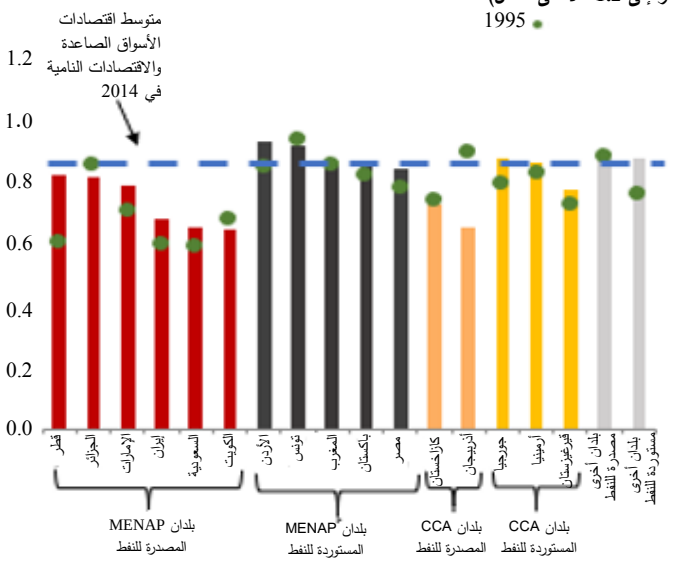

المصدر: دراسة Henn, Papageorgio and, Spatafora 2015، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ آخر عام متاحة عنه بيانات مؤشر تنوع الصادرات هو عام 2014.
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. تتضمن البلدان الأخرى المستوردة للنفط بنغلاديش وكمبوديا وفيت نام. وتتضمن البلدان الأخرى المصدرة للنفط ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا.

4- منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى: سلم جودة الصادرات، 2014
(صفر إلى 1.2، الأعلى أفضل)

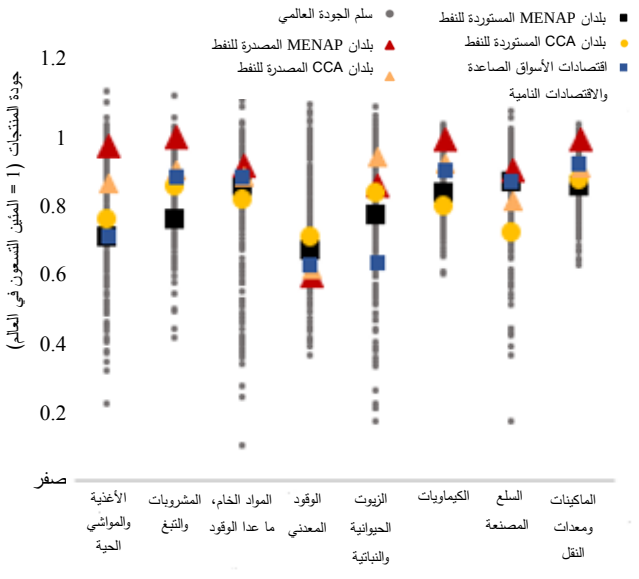

المصدر: دراسة Henn, Papageorgio and, Spatafora 2015؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وتستثنى الفئتان "أصناف مصنعة متنوعة" و"أخرى" ضمن القسم الأول من التصنيف الموحد للتجارة الدولية نظرا لأنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الصادرات القطرية.

إمكانات سلاسل القيمة العالمية يمكن استغلالها بصورة أفضل

لا يمكن للمنطقتين حاليا استغلال كامل إمكانات سلاسل القيمة العالمية[5] بسبب مستوى اندماجهما في تلك السلاسل. وتعد البلدان المستوردة للنفط أكثر اندماجا عموما في سلاسل القيمة العالمية مقارنة بالبلدان المصدرة للنفط. فعلى سبيل المثال، نجد أن نصيب الأردن ولبنان وتونس (في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان) وجمهورية قيرغيزستان (في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى) من القيمة المضافة الأجنبية التي يتم استيرادها واستخدامها في إنتاج الصادرات (التكامل مع مدخلات الإنتاج) مرتفع نسبيا مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني 4–6). كذلك يرتفع نصيب مصر وموريتانيا والمغرب (في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان) وأرمينيا (في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى) من القيمة المضافة التي يتم استخدامها في الإنتاج في بلدان المقصد (التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج) عن متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشير ذلك إلى أن مستويات تنويع الصادرات وجودتها في تلك البلدان مساوية لمثيلاتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. أما في البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين، ينخفض مستوى التكامل مع مدخلات الإنتاج للغاية، وهو ما يشير إلى أن تلك البلدان تستورد في الأساس سلعا جاهزة للاستهلاك والاستثمار. وفي المقابل، يرتفع مستوى تكامل هذه البلدان مع العمليات المتممة للإنتاج نسبيا، لا لسبب آخر سوى ارتفاع حجم صادراتها التي تتكون في معظمها من النفط الخام الذي يتم تحويله لاحقا إلى منتجات مكررة في البلدان الشريكة تجاريا.

الشكل البياني 4–6

المشاركة في سلاسل القيمة العالمية [1]

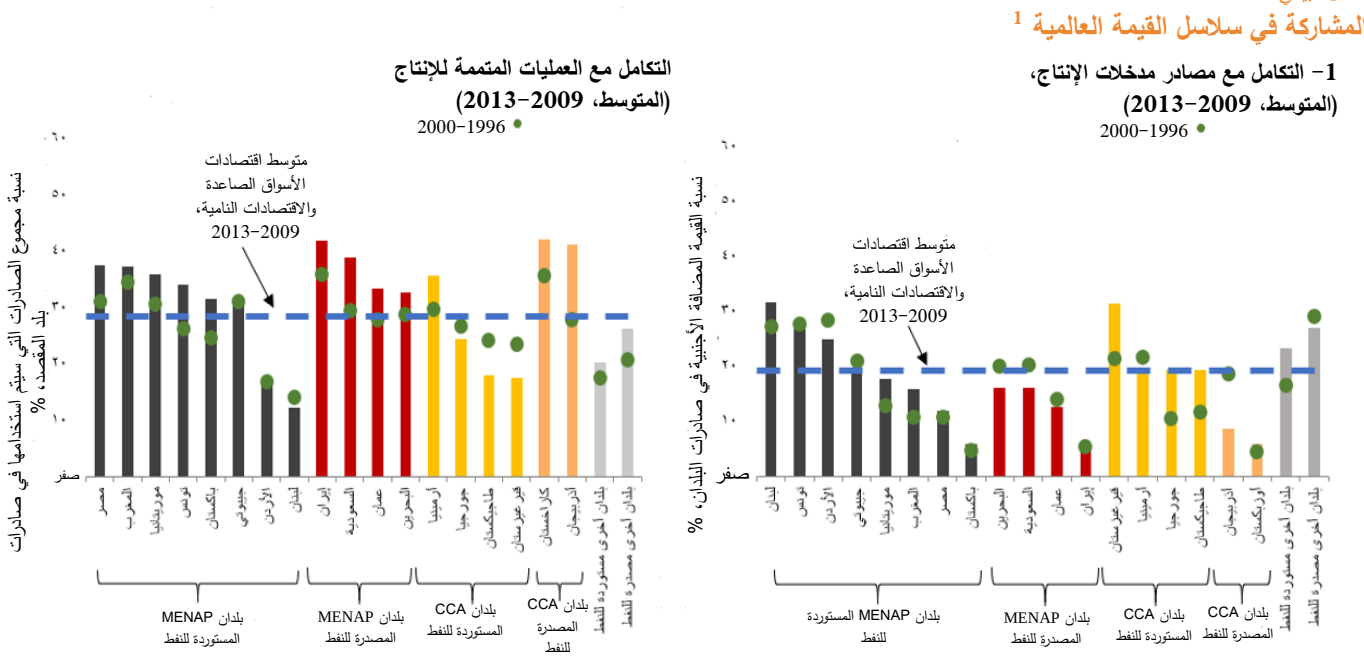

المصادر: قاعدة بيانات Eora MRIO، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. تتضمن البلدان الأخرى المستوردة للنفط بنغلاديش وكمبوديا وفيجي نام. وتتضمن البلدان الأخرى المصدرة للنفط ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا.

[1] نظرا للشواغل المتعلقة بجودة قاعدة بيانات Eora MRIO، تعرض بيانات البلدان بعد التحقق من صحتها من واقع بيانات صادرات المنتجات الوسيطة المستمدة من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة.

[5] تستند مقاييس سلاسل القيمة العالمية إلى التعريف الوارد في دراسة Koopman, Wang, and Wei 2014. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في دراسة Aslam, Novta, and Rodrigues-Bastos 2017.

وبمرور الوقت، طرأ تحول كبير على مستوى مشاركة فرادى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى في سلاسل القيمة العالمية. فقد تمكنت معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، سواء من خلال التكامل مع مدخلات الإنتاج أو العمليات المتممة للإنتاج، وهو ما يرجع جزئيا إلى جهود التنويع (مثل الصناعات الخفيفة في الأردن والمغرب وتونس). كذلك أحرزت البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تقدما، لا سيما في التكامل مع مدخلات الإنتاج، وهو ما يرجع جزئيا إلى تعزيز وضعها كمركز لنقل المنتجات الصينية إلى روسيا وبقية بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، تراجع حجم تكاملها مع العمليات المتممة للإنتاج بسبب تباطؤها في تنويع الصادرات. وقد يكون من الممكن إحراز مزيد من التقدم نحو التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، لا سيما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في المنطقتين، بفضل مبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى ربط الصين بأوروبا وإفريقيا (راجع الإطار 2–1 في الفصل الثاني). ويرجح أن تسهم هذه المبادرة في زيادة التكامل مع مدخلات الإنتاج، بينما قد تدعم الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن مبادرة "الميثاق مع إفريقيا" (راجع الإطار 2–3 في الفصل الثاني) البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في إحراز مزيد من التقدم نحو التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج. وقد خفضت معظم البلدان المصدرة للنفط في المنطقتين مستوى تكاملها مع مدخلات الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية، ولكنها زادت في الوقت نفسه من تكاملها مع العمليات المتممة للإنتاج، وهو ما يعكس استمرار الجهود التي تبذلها تلك البلدان نحو التوسع في أنشطة تجهيز النفط وتكريره، ومن ثم زيادة قيمتها المضافة.

ضرورة تطوير البيئة التجارية

تأثرت البيئة التجارية سلبا بالتوترات والصراعات الجغرافية السياسية (عدد أكتوبر 2016 من *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي*). فقد أثرت الصراعات والتوترات على التجارة من خلال تعطل النشاط الاقتصادي والبنية التحتية ووفاة أو نزوح القوة العاملة النشطة في أفغانستان والعراق وليبيا والصومال وسوريا واليمن. وبالمثل، عانت البلدان المجاورة بسبب تداعيات الصراع على التجارة عبر الحدود، وتراجع السياحة، وتدفقات اللاجئين (الأردن ولبنان وباكستان، راجع دراسة Rother and others 2016). فعلى سبيل المثال، أدى الصراع في سوريا إلى تعطل الرابط التجاري الأساسي بين العراق ومنطقة البحر المتوسط، بينما أثر الصراع في العراق على مسار الصادرات الأردنية إلى إيران. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بسبب حالة عدم اليقين المرتفعة في بعض البلدان نتيجة الغياب الأمني المتزايد، مما أدى إلى انحسار تنوع الصادرات وفرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كذلك أدى الصدع الدبلوماسي مؤخرا بين قطر وبلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى التأثير سلبا أيضا على التدفقات التجارية والمالية (راجع الإطار 1–1 في الفصل الأول).

كذلك تعكس مستويات التكامل التجاري المنخفضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى مشكلات أعم ترتبط بمناخ الأعمال. وبالرغم من أن مستوى إجراءات التجارة عبر الحدود في جميع المناطق الفرعية كان مماثلا أو أعلى من متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن البيئة التجارية[6] تدهورت على ما يبدو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في الأعوام القليلة الماضية، بينما استمر تحسنها في بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني 4–7). وتشير هذه الأوضاع إلى ضرورة تركيز الإصلاحات الهيكلية على تحسين الكفاءة وتقليل التكلفة المصاحبة لإجراءات الامتثال والنقل المحلي.

[6] مقيسة بالمسافة إلى الحد الأعلى للأداء فيما يتصل بالوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال الإجراءات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي.

الشكل البياني 4-7

بيئة التجارة

1- المؤشر الكلي للتجارة عبر الحدود
(المسافة من الحد الأعلى للأداء، الأعلى الأفضل)

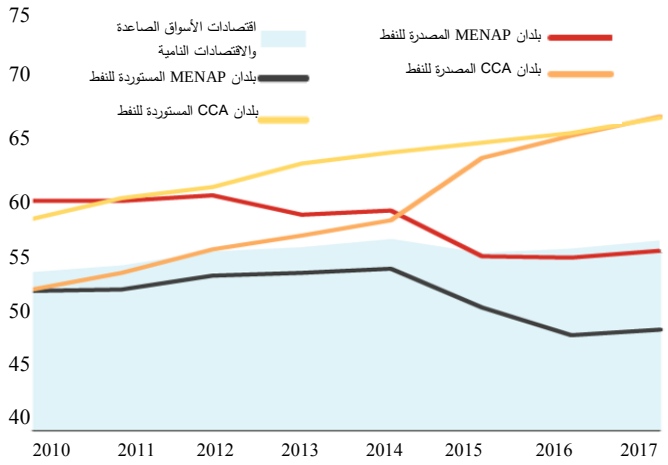

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 الصادر عن البنك الدولي.
ملحوظة: CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

2- القيود على الصرف الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى
(نسبة البلدان في منطقة ما التي تفرض قيودا على الصرف الأجنبي و/أو لديها عملات متعددة)

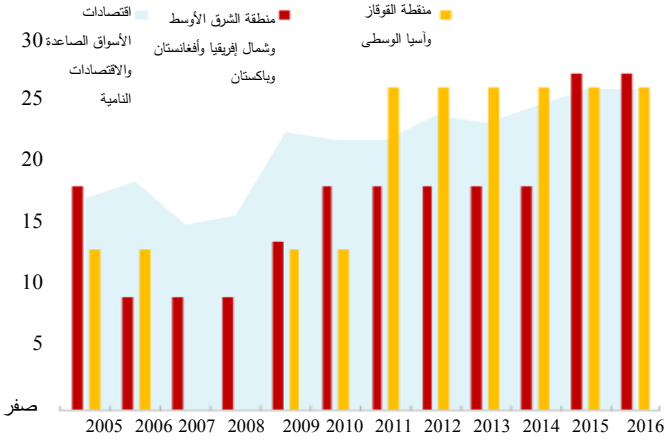

المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتفرض قيود الصرف الأجنبي في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى مزيدا من المعوقات أمام التوسع التجاري (الشكل البياني 4-7). وتشير الأدلة التجريبية (دراسة Wei and Zhang 2007) إلى أن الأضرار الجانبية التي تقع على التجارة نتيجة فرض ضوابط الصرف الأجنبي قد تكون جسيمة. فزيادة الضوابط المفروضة على مدفوعات التجارة أو معاملات الصرف الأجنبي بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى انخفاض النشاط التجاري بمقدار مساوٍ للانخفاض الذي تسببه زيادة التعريفة الجمركية بنسبة تتراوح بين 11 و14 نقطة مئوية.

وتشير التجارب التاريخية في الاقتصادات المتقدمة وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على حد سواء إلى أن تحركات أسعار الصرف تؤثر تأثيرا كبيرا على حجم الصادرات والواردات. فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن تراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي لعملة اقتصاد ما بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع صافي الصادرات الحقيقية بمقدار 1.5% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، مع وجود تباين كبير بين البلدان. غير أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية قللت من تأثير تحركات أسعار الصرف على التدفقات التجارية، مما يشير إلى ضرورة تحسين البيئة التجارية ككل لزيادة مستوى التجارة (عدد أكتوبر 2015 من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*).

الشكل البياني 4-8

اتفاقيات التجارة حسب البلد، 2015
(مجموع الاتفاقيات الثنائية لكل بلد على حدة)

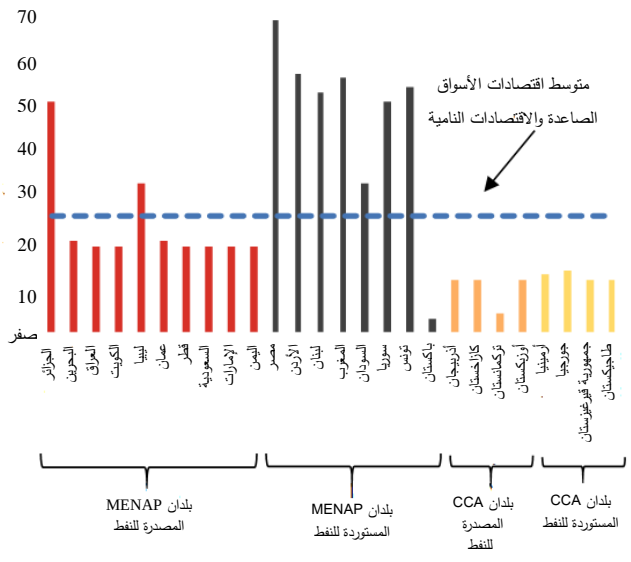

المصادر: دراسة de Sousa 2015، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تم حذف إيران لنقص البيانات المتاحة. CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

ويمكن لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى الاستفادة بدرجة أكبر من الاتفاقيات التجارية لزيادة فرص النفاذ إلى أسواق الصادرات. وتبرز وحدها في هذا الصدد البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لمشاركتها النشطة في اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية، في حين أن عدد اتفاقيات التجارة التي وقعت عليها معظم البلدان الأخرى في المنطقتين يقل كثيرا عن متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني 4–8). ومن شأن اتفاقيات تحرير التجارة واسعة النطاق وعميقة المفعول تحقيق مكاسب كبيرة على جانب النمو (الإطار 4–2). فعلى سبيل المثال، استنادا إلى القواعد الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، يلاحظ أن أقل البلدان نموا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا واليمن) تتيح بالفعل النفاذ إلى جميع أو معظم أسواق صادراتها مع تقديم إعفاءات من الرسوم الجمركية واشتراطات الحصص، وهو أمر مهم لنمو هذه البلدان. كذلك ينبغي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى النظر في اتخاذ خطوات قوية نحو تطبيق "اتفاق تيسير التجارة" الذي دخل حيز التنفيذ في أوائل عام 2017. وحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية، سيؤدي تنفيذ هذا الاتفاق إلى تخفيض التكلفة الجمركية للتجارة في السلع بنسبة 14%، لا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية، كما قد يؤدي إلى زيادة سنوية في حجم التجارة العالمية بقيمة تريليون دولار أمريكي.

وقد اتخذ العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى خطوات في هذا الاتجاه. فعلى المستوى متعدد الأطراف على سبيل المثال، تجري ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الجزائر وإيران والعراق وليبيا ولبنان والصومال والسودان وسوريا) وعدة بلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان وأوزبكستان) مفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أغلبها مستمر منذ تسعينات القرن الماضي، ولكن التقدم المحرز بطيء. وعلى المستوى الثنائي، أبرمت عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس) وجورجيا (في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى) اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ووقعت جورجيا اتفاقية للتجارة الحرة مع الصين، مما أدى إلى تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية على التجارة الثنائية. كذلك وقعت بعض بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا وأذربيجان) والعراق (في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان) اتفاقيات تعاون وشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وأخيرا، انضم المغرب وتونس إلى مبادرة "الميثاق مع إفريقيا"، وهي مبادرة أطلقتها مجموعة العشرين مؤخرا بهدف زيادة الاستثمارات الخاصة وتحسين البنية التحتية ومعالجة مشكلة البطالة في إفريقيا، مما قد يسهم في زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق بدرجة أكبر (راجع الإطار 2–3 في الفصل الثاني).

الشكل البياني 4–9

تقديرات مساهمة التدابير التجارية في النمو

(%)

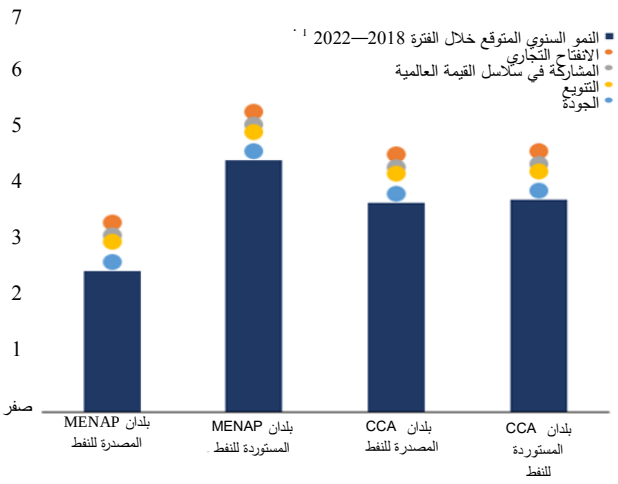

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. يتوقف ارتفاع النمو على تحسن التدابير التجارية ويساوي أفضل تحسن تاريخي ملاحظ في المنطقة مقيسا على أساس مقارن بين الفترات خلال العشرين سنة الماضية. ويبلغ بالنسبة للانفتاح التجاري: 7.7 نقطة مئوية، وسلسلة القيمة العالمية: 4 نقاط مئوية، والتنويع: 2.4 نقطة مئوية، والجودة: 1.5 نقطة مئوية.

[1] يُستخدم النمو السنوي المتوقع خلال الفترة 2018–2022 كمؤشر بديل للنمو طويل الأجل.

خاتمة وخيارات السياسات

من شأن زيادة الانفتاح التجاري والتنويع وتحسين جودة الصادرات وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تسهم في زيادة النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. إذ يشير نموذج محاكاة مبسط يستند إلى التحليل الاقتصادي القياسي الوارد في الملحق 4–1 إلى أن حدوث ارتفاع مستمر في درجة الانفتاح التجاري مساو لأعلى ارتفاع تاريخي ملاحظ على أساس مقارن بين الفترات في المنطقة قد يؤدي إلى زيادة متوسط معدل النمو بنقطة مئوية واحدة خلال السنوات الخمس القادمة (الشكل البياني 4–9). وسيكون التأثير أكبر إذا ما كانت زيادة الانفتاح

التجاري مدعومة بزيادة التنويع أو تحسين جودة الصادرات أو زيادة المشاركة النشطة في سلاسل القيمة العالمية. ويشير ذلك إلى أن تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز التجارة قد يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل بنسبة 5% إلى 10% خلال السنوات الخمس إلى العشر التالية.

ويمثل الانتعاش الذي يشهده الاقتصاد العالمي فرصة سانحة كبيرة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى للاستفادة من التجارة كمحرك للنمو. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة، يتعين على البلدان زيادة درجة انفتاحها التجاري ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وتنويع صادراتها وتحسين جودة منتجاتها. وفي هذا السياق، يبدو أن البلدان المستوردة للنفط أقدر عموما على الاستفادة من تحسن زخم النمو العالمي، وإن كان لا يزال هناك مجال لتحسين جودة الصادرات، بما في ذلك من خلال إيقاف تراجع مستوى تكامل الاقتصادات المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مع العمليات المتممة للإنتاج في سلاسل القيمة العالمية. وفي المقابل، يتعين على البلدان المصدرة للنفط العمل على زيادة تنوع صادراتها وتحسين جودتها.

وبالمضي قدما في تحرير التجارة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، يمكن دعم زيادة الانفتاح التجاري والتكامل مع سلاسل القيمة العالمية. وستكون هذه العملية أكثر شمولا إذا كان هذا التكامل مستندا إلى تنويع الأنشطة من خلال التحول إلى قطاعات تتمتع بإمكانات كبيرة لخلق الوظائف، وتحسين جودة الصادرات من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل والتعليم والتكنولوجيا. وبالتوازي مع ذلك، من شأن سياسات المالية العامة الهادفة إلى الحد من التكلفة الانتقالية لزيادة الانفتاح التجاري أن تسهم أيضا بدور داعم مهم في هذا الصدد. وسوف تساعد الزيادة المصاحبة في النمو الكلي على توفير الحيز المالي اللازم لاستيعاب الخسائر المحتملة في إيرادات الموازنة والتي قد تنتج عن تراجع ضرائب التجارة الخارجية وزيادة الاستثمارات العامة الضرورية في البنية التحتية. كذلك يمكن دعم هذه الجهود نحو زيادة الصادرات والنمو من خلال التوسع في الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمارات.

الإطار 4–1: الرابط بين التجارة والاحتوائية

يشير التحليل التجريبي المستند إلى بيانات 106 بلدا، منها 11 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، على مدار الفترة 1980–2013 إلى أن الانفتاح التجاري لا يؤثر تأثيرا مباشرا فيما يبدو على درجة الاحتوائية مقيسة بمؤشر جيني لعدم المساواة. ووفقا للنتائج التي خلصت إليها عدة دراسات أخرى (دراسة Beaton, Cebotari, and Komaromi 2017، ودراسة Dabla-Norris and others 2015، ودراسة Jaumotte, Lall, and Papageorgiou 2013)، يبدو أن هناك متغيرات أخرى أكثر أهمية، ومنها التعميق المالي والتعليم ونسب توظيف العمالة (الجدول 4–1–1).

وللسياسات العامة دور كبير في إدارة الآثار الجانبية المعاكسة للتجارة على فئات معينة من العاملين وبعض المجتمعات التي قد تتحمل تكاليف انتقالية كبيرة بسبب زيادة الانفتاح التجاري. وتشير النتائج التجريبية إلى الفعالية المحتملة لسياسات إعادة توزيع موارد المالية العامة في موازنة أثر هذه التكاليف، وتشير إلى إمكانية تأثيرها الفعال في التصدي لمشكلة فقدان الوظائف في قطاع الصناعة (أي لا توجد دلالة إحصائية لتأثير التوظيف في القطاع الصناعي على صافي مؤشر جيني).

وبوجه أعم، يمكن أن تتضمن السياسات المحلية الهادفة إلى الحد من تأثير التصحيحات المرتبطة بالتجارة ما يلي: (1) تنفيذ سياسات فعالة في سوق العمل تتيح حرية تنقل العمالة بين الشركات والصناعات والمناطق – مثل المساعدة في البحث عن فرص العمل وتوفير البرامج التدريبية ووضع نظام مصمم بدقة للتأمين على الأجور، و(2) توفير تأمينات البطالة وحماية الموظفين وغير ذلك من سياسات سوق العمل "الساكنة" التي تساعد العاملين على التكيف ذاتيا، و(3) تنفيذ سياسات تكميلية في مجالات التعليم والإسكان والائتمان والبنية التحتية بما يتيح تيسير حرية التنقل، واتخاذ إجراءات "على أساس المكان" بهدف دعم المناطق والمجتمعات الأكثر تأثرا (راجع IMF, World Bank, and World Trade Organization 2017). كذلك قد يكون من المهم تنفيذ إصلاحات أخرى في بيئة الأعمال لدعم تنمية القطاع الخاص بوجه أعم.

الانفتاح التجاري وعدم المساواة

المتغير التابع: *مؤشر جيني لعدم المساواة في الدخل السوقي ومؤشر جيني لعدم المساواة في الدخل الصافي*

المتغيرات التفسيرية	(1) مؤشر جيني السوقي	(2) مؤشر جيني الصافي
الانفتاح التجاري (t–1)	0,00140–	0,00605
	(0.00869)	(0.00884)
الانفتاح المالي (t–1)	0.000441	0.000274
	(0.000288)	(0.000261)
التعميق المالي (t–1)	***0.0276	0.00851
	(0.0102)	(0.00618)
التعليم (t–1)	*0,736–	**0,725–
	(0.398)	(0.349)
الإنفاق الحكومي (t–1)	0.112	0.0921
	(0.222)	(0.166)
نسبة العمالة الزراعية (t–1)	***0,124–	**0,0830–
	(0.0388)	(0.0353)
نسبة العمالة الصناعية (t–1)	***0,199–	0,0841–
	(0.0712)	(0.0602)
المتغير الثابت	***55,82	***43,88
	(0.592)	(3.019)
المشاهدات	435	435
معامل التحديد	0.237	0.161
عدد البلدان	106	106

ملحوظة: تتكون مجموعة المتغيرات في العينة من متوسطات 106 بلدا خلال مدد زمنية غير متداخلة تمتد كل منها لخمس سنوات خلال الفترة 1980–2013.

[1] تقديرات انحدار السلاسل الزمنية المقطعية بآثار زمنية وقطرية ثابتة وأخطاء معيارية ثابتة (بين أقواس) تم تجميعها على مستوى البلدان.

[2] مؤشر جيني السوقي يقصد به مؤشر جيني لتوزيع الدخل قبل الضرائب والتحويلات. ويقاس مؤشر جيني الصافي على أساس مؤشر جيني لتوزيع الدخل بعد الضرائب والتحويلات.

* p<0.1، ** p<0.05، *** p<0.01.

الإطار 4-2: الاستفادة من اتفاقيات التجارة من أجل زيادة النمو

المشاركة في اتفاقيات التجارة – متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية – قد يكون لها دور مهم في دعم زيادة الانفتاح التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

فعلى المستوى متعدد الأطراف، لا يزال من المهم للغاية الاستفادة من مواطن القوة المؤسسية والقانونية للنظام الذي تقوده منظمة التجارة العالمية. وإلى الآن، لم ينضم إلى منظمة التجارة العالمية العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الجزائر وإيران والعراق وليبيا ولبنان والصومال والسودان وسوريا) وبعض بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان). وبعض البلدان الأخرى في المنطقتين لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية إلا مؤخرا (أفغانستان وكازاخستان وطاجيكستان واليمن). وبينما بدأت كازاخستان وطاجيكستان في الاستفادة من عضويتهما في المنظمة بالفعل، لم تسنح تلك الفرصة بعد لأفغانستان واليمن. وأشارت دراسة حديثة إلى أن البلدان التي انضمت مؤخرا إلى منظمة التجارة العالمية ونفذت الإصلاحات التجارية اللازمة تفوقت على أعضاء المنظمة الأصليين الذين لم يضطروا إلى إجراء عملية الإصلاح (دراسة Kireyev 2016). وفي مجموعة من البلدان الأعضاء التي انضمت إلى المنظمة مؤخرا، ومنها 10 بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، كان متوسط تأثير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية محايدا في 63% من الحالات وموجبا في 24% من الحالات وسالبا في 13% من الحالات، مع مراعاة أنه قد يكون من المبكر للغاية تقدير الأثر الكلي في بعض البلدان (الشكل البياني 4-2-1). وقد حقق الأعضاء الجدد في المنظمة نتائج إيجابية للغاية في زيادة الانفتاح والتنويع والنمو الاقتصادي، والحد من التضخم، واحتواء العجز المالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الشكل البياني 4-2-1

أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

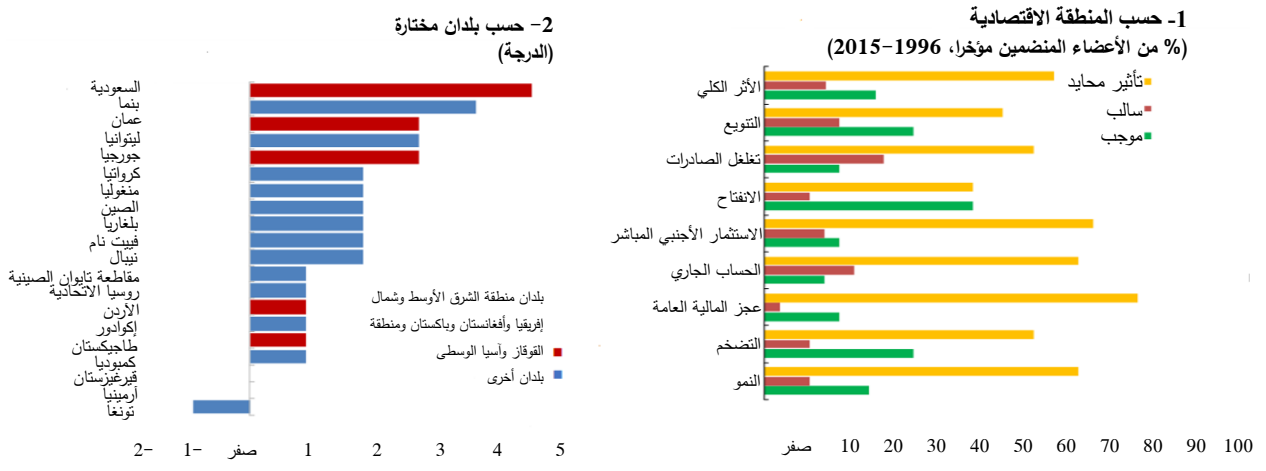

المصدر: دراسة Kireyev (2016).

وعلى المستوى الإقليمي، ارتفع في السنوات الماضية عدد الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تضم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي المجمل، ارتفع عدد الاتفاقيات التي أُخطرت بها منظمة التجارة العالمية من حوالي 50 اتفاقية في عام 1990 إلى 300 اتفاقية تقريبا في عام 2017، ويضم العديد منها بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، اتسع نطاق الاتفاقيات التجارية التفضيلية بدرجة كبيرة ليشمل إلى جانب التخفيضات التقليدية في التعريفة الجمركية مجالات أخرى مثل الأنظمة الجمركية وضرائب الصادرات والإجراءات التعويضية والحواجز الفنية أمام التجارة (راجع دراسة Hofmann, Osnago, and Ruta 2017). غير أن الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تشارك فيها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى لا تزال ضحلة نسبيا وتغطي مجالات التجارة الأساسية فقط. فباستثناء "الاتحاد الاقتصادي اليوروآسيوي" الذي أنشئ مؤخرا، ويضم ثلاثة بلدان من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان) ضمن أعضاء آخرين، لا ترقى معظم الاتفاقيات التجارية الإقليمية الأخرى إلى مستوى الاتفاقيات "العميقة" التي تعتبر أداة فعالة لدمج البلدان في سلاسل القيمة العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى سبيل المثال، يجري التفاوض بين المغرب وتونس والاتحاد الأوروبي منذ عدة سنوات على إنشاء "منطقة تجارة حرة عميقة وشاملة". ويمكن أن يرتفع إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل نتيجة لذلك بنسبة 1.6% في المغرب و7.4% في تونس، وسيصاحب ذلك ارتفاع في حجم الصادرات وتحسن في موازين التجارة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مع تأثير سلبي محدود على البلدان الأخرى في المنطقة نتيجة تغيير اتجاه التجارة إلى الاتحاد الأوروبي (راجع EC 2013).

الملحق 4-1: الانفتاح التجاري والنمو

تُستخدم معادلة الانحدار الأساسية التالية في دراسة تأثير خصائص التجارة على نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_1 y_{i,t-1} + \alpha_2 Controls_{i,t} + \alpha_3 TC_{i,t} + \delta_t + \gamma_i + \epsilon_{i,t},$$

حيث الرمز $\Delta y_{i,t}$ هو نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الوقت t في البلد i، و $y_{i,t-1}$ هو لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والرمز $Controls_{i,t}$ يحوي مجموعة من المتغيرات الضابطة، والرمز $TC_{i,t}$ عبارة عن مجموعة من خصائص التجارة، والرمزان δ_t و γ_i عبارة عن آثار زمنية وقطرية ثابتة، وحد الخطأ هو $\epsilon_{i,t}$. وتتضمن مجموعة المتغيرات الضابطة المقاييس المعيارية التي تُستخدم عادة في الدراسات المماثلة، مثل لوغاريتمات معدلات التبادل التجاري ومستوى التعليم ومتغير بديل لدرجة تطور البنية التحتية العامة ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي. وتُضاف خصائص التجارة $TC_{i,t}$ بالتتابع. وتتضمن جميع معادلات الانحدار متغيرات صورية تعبر عن الفترات الزمنية وتشير إلى اتجاه هبوطي في النمو العالمي منذ عام 1960.[7]

وتعتبر المعامِلات التقديرية للمتغيرات الضابطة مماثلة لتلك الواردة في الدراسات التجريبية الأخرى. ويقترن المستوى المبدئي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمعامل سالب ذي دلالة إحصائية، مما يشير إلى تقارب مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عبر البلدان بمرور الوقت. وفي المقابل، يقترن مستوى تعليم القوى العاملة بمعامِل ليس له دلالة إحصائية، وتلك نتيجة معتادة عند استخدام مجموعة كبيرة من البلدان.[8] وكما هو متوقع، تقترن البنية التحتية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بمعامِلات موجبة ودالة إحصائيا. وأخيرا، تقترن تقلبات معدلات التبادل التجاري بمعامِل ليس له دلالة إحصائية، وهو ما يمكن عزوه إلى استخدام متوسطات خمس سنوات، مما يحد من التقلبات في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

وتقدَر العلاقة باستخدام طريقة العزوم المعممة. وتستخدم هذه الطريقة في تقدير منظومة معادلات تجمع بين مواصفة لقياس انحدار المستويات ومواصفة مماثلة لقياس انحدار الفروق، وهي تعالج بذلك مشكلتي الآثار القطرية غير الملاحظة والتأثير الداخلي للمتغيرات التفسيرية.[9] وكما هو معتاد في الدراسات المماثلة، أُستخدمت ثلاثة مناهج لاختبار مدى اتساق النتائج – اختبار هانسن لضوابط المبالغة في التحديد، واختبار هانسن التراكمي لضوابط المبالغة في التحديد، واختبار الارتباط المتسلسل لحدود الخطأ. وتؤكد الاختبارات الثلاثة صحة مواصفة الانحدار التقديرية. وبالنسبة للمواصفات التي يكون فيها عدد المتغيرات المساعدة مقاربا أو متجاوزا لعدد البلدان في العينة، تُستخدم عينة محدودة من المتغيرات الضابطة للحد من عدد المتغيرات التفسيرية.

---

[7] يشكر فريق العمل السيدة كيم بيتون على إتاحة قواعد البيانات المستخدمة في دراسة Beaton, Cebotari, and Komaromi 2017. وتستند رموز الكمبيوتر المستخدمة في هذا الفصل إلى دراسة Beaton, Cebotari, and Komaromi 2017 ودراسة Didier and Pinat 2017.

[8] تجدر الإشارة إلى أن هذا المعامِل موجب وذي دلالة إحصائية عند استخدام عينة أصغر تضم 82 اقتصادا وتقتصر في معظمها على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

[9] أشارت الدراسات إلى ضوابط استخدام المتغيرات المتأخرة كمتغيرات مساعدة عند قياس العلاقة بين التجارة والنمو، لذا ينبغي توخي الحذر عند تفسير النتائج (دراسة Rodriguez and Rodrik 2000، ودراسة Feyrer 2009).

الجدول 4-1: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأولي	-5.014***	-4.618***	-5.061***	-5.664***	-5.741***	-5.730***
	(0.892)	(0.827)	(0.697)	(0.909)	(1.344)	(1.516)
مستوى تعليم القوة العاملة	0.357	0.104	0.429	-0.358	-0.580	-0.436
	(0.468)	(0.594)	(0.474)	(0.486)	(0.498)	(0.346)
البنية التحتية	2.241***	2.087***	2.458***	2.574***	3.285***	2.908**
	(0.640)	(0.540)	(0.411)	(0.697)	(1.086)	(1.414)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة/إجمالي الناتج المحلي	0.667**			0.761*	1.313**	1.102*
	(0.297)			(0.434)	(0.635)	(0.593)
معدلات التبادل التجاري				-7.435	-0.0830	3.335
				(6.520)	(10.75)	(10.17)
الانفتاح التجاري	2.446***	1.919***	1.996***	2.796***	2.240	2.122
	(0.781)	(0.633)	(0.620)	(0.924)	(1.549)	(1.471)
تنويع الصادرات		4.249**				
		(1.839)				
جودة الصادرات			5.034*			
			(2.892)			
المشاركة في سلاسل القيمة العالمية				9.170**		
				(4.075)		
التكامل مع مصادر مدخلات الإنتاج					6.642	9.771
					(7.586)	(6.924)
التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج					11.72**	
					(5.356)	
القيمة المضافة المحلية						48.01*
						(24.90)
المتغير الثابت	30.66***	20.39***	15.01	68.21**	35.92	19.05
	(6.340)	(7.321)	(10.13)	(30.83)	(53.80)	(49.75)
عدد المشاهدات	1.030	1.021	1.037	641	641	641
عدد البلدان	131	123	129	131	131	131
عدد المتغيرات المساعدة	118	123	123	83	52	52
المتغيرات الصورية للفترة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اختبارات التحقق من صحة النتائج						
اختبار هانسن الكامل	0.293	0.240	0.246	0.197	0.112	0.153
اختبار هانسن التراكمي	0.805	0.632	0.398	0.365	0.105	0.108
قيمة الاحتمال لإحصائية الانحدار الذاتي من الدرجة الثانية	0.236	0.470	0.392	0.511	0.495	0.557

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير التابع المستخدم في الانحدارات هو نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وتتكون مجموعة المتغيرات في العينة من متوسطات 131 بلدا خلال مدد زمنية غير متداخلة تمتد كل منها لخمس سنوات في الفترة 1960-2013. وتظهر الأخطاء المعيارية الثابتة بين أقواس.

*p<0.1؛ **p<0.05؛ ***p<0.01.

المراجع

Aslam, A., N. Novta, and F. Rodrigues-Bastos. 2017. “Calculating Trade in Value Added.” IMF Working Paper 17/178, International Monetary Fund, Washington, DC.

Beaton, K., A. Cebotari, and A. Komaromi. 2017. “Revisiting the Link between Trade, Growth and Inequality: Lessons for Latin America and the Caribbean.” IMF Working Paper 17/46, International Monetary Fund, Washington, DC.

Borchert, I., B. Gootiiz, and A. Mattoo. 2014. “Policy Barriers to International Trade in Services: Evidence from a New Database.” *World Bank Economic Review* 28 (1): 162–88.

Chang, R., L. Kaltani, and N. V. Loayza. 2009. “Openness Can Be Good for Growth: The Role of Policy Complementarities.” *Journal of Development Economics* 90: 33–49.

Council of Economic Advisers. 2015. “The Economic Benefits of US Trade.” In *The Economic Report of the President*. Washington, DC.

Dabla-Norris, E., K. Kochhar, N. Suphaphiphat, F. Ricka, and E. Tsounta. 2015. “Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective.” IMF Staff Discussion Note 15/13, International Monetary Fund, Washington, DC.

de Sousa, J. 2015. “The Currency Union Effect on Trade Is Decreasing over Time.” *Economics Letters* 117 (3): 917–20.

Didier, T., and M. Pinat. 2017. “The Nature of Trade and Growth Linkages.” World Bank Policy Research Working Paper 8168, World Bank, Washington, DC.

European Commission (EC). 2013. “Trade Sustainability Impact Assessment in Support of Negotiations of a DCFTA between the EU and Morocco and the EU and Tunisia.” Ecorys, Rotterdam.

Faijgelbaum, P., and A. Khandelwal. 2016. “Measuring the Unequal Gains from Trade.” *Quarterly Journal of Economics* 131 (3): 1113–80.

Feyrer, James. 2009. “Trade and Income—Exploiting Time Series in Geography.” NBER Working Paper 14910, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Frankel, J. A., and D. Romer. 1999. “Does Trade Cause Growth?” *American Economic Review* 89 (3): 379–99.

Hausmann, R., C. A. Hidalgo, S. Bustos, M. Coscia, S. Chung, J. Jimenez, A. Simoes, and M. A. Yıldırım. 2011. *The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity*. Cambridge, MA: MIT Press.

Helpman, E. 2016. “Globalization and Wage Inequality.” NBER Working Paper 22944, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Henn, C., C. Papageorgiou, and N. Spatafora. 2015. “Export Quality in Advanced and Developing Economies: Evidence from a New Dataset.” WTO Staff Working Paper ERSD-2015-02, World Trade Organization, Economic Research and Statistics Division, Geneva.

Hofmann, C., A. Osnago, and M. Ruta. 2017. "Horizontal Depth: A New Database on the Content of Preferential Trade Agreements." Policy Research Working Paper 7981, World Bank, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF), World Bank (WB), and World Trade Organization (WTO). 2017. "Making Trade an Engine of Growth for All: The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment." Policy Paper, Washington, DC.

Jaumotte, F., S. Lall, and C. Papageorgiou. 2013. "Rising Income Inequality: Technology, or Trade and Financial Globalization?" *IMF Economic Review* 61 (2): 271–309.

Kireyev, A. 2016. "WTO Accession Reforms and Competitiveness: Lessons for Africa and Low-Income Economies." In *African Perspectives on the Future of the WTO,* edited by P. Low, C. Osakwe, and M. Oshikawa. WTO and Cambridge University Press.

Koopman, R., Z. Wang, and S. Wei. 2014. "Tracing Value-Added and Double Counting in Gross Exports." *American Economic Review* 104 (2): 459–94.

Lederman, D., and W. Maloney. 2003. "Trade Structure and Growth." World Bank Working Paper 3025, World Bank, Washington, DC.

Rodriguez, F., and D. Rodrik. 2000. "Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence. *NBER Macroeconomics Annual* 15: 261–325.

Rother, B., G. Pierre, D. Lombardo, R. Herrala, P. Toffano, E. Roos, A. G. Auclair, and K. Manasseh. 2016. "The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." Staff Discussion Note 16/08, International Monetary Fund, Washington, DC.

Singh, T. 2010. "Does International Trade Cause Economic Growth? A Survey." *World Economy* 33 (11): 1517–64.

Wei, Shang-Jin, and Z. Zhang. 2007. "Collateral Damage: Exchange Controls and International Trade." IMF Working Paper 07/8, International Monetary Fund, Washington, DC. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp0708.pdf.